مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: عرض كتاب (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية) للكاتب احمد داود اوغلو
اسم الكاتب: أ.م.د. حسين حافظ وهيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6960
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 00:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

عرض كتاب:

موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية

للكاتب

احمد داود اوغلو

الاستاذ المساعد الدكتور

حسين حافظ وهيب(*)

عرض كتاب العمق الاستراتيجي " موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية لمؤلفه الاستاذ احمد د اود اوغلو(*) الصادر عن الدار العربية للعلوم ناشرون بالتعاون مع مركز الجزيرة للدراسات ط١ ٢٠١٠ م.

يقع الكتاب في ٦٤٦ صفحة احتوى على مقدمة الطبعة فضلاً عن التقديم والتمهيد وبثلاثة اجزاء، احتوى الاول منها على ثلاثة فصول والجزء الثاني على اربعة فصول اما الجزء الثالث فاحتوى على خمسة فصول ثم الملحق الذي وصفه بـ "ما بعد العمق الاستراتيجي ".

تناولت مقدمة الطبعة العربية الاولى، وصف تركيا على انها تتبوء بشكل غير مسبوق موقعاً مركزياً على مسرح الحراك الدبلوماسي في منط قة الشرق الاوسط، ولكونها تدفع با تجاه تبني القوة الناع مة والمصداقيه فأن ذلك يدفع دول المنطقة لتعمل معها بشكل مشترك لحل المشكلات الاقليمية وهو ما يساهم في تحقيق نتائج ايجابيه على صعيدي السياسة الداخلية التركية وعلى صعيد النظام الاقليمي الشرق أوسطي.

وفي التمهيد للكتاب تمنى الباحث ان يشكل هذا الجهد جسراً استراتي جياً من جهة استيعابه لعامل المكان من المركز نحو المحيط .

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

(*) الاستاذ الدكتور احمد داود اوغلو من مواليد مدينة قونيا التركية عام ١٩٥٩م حاصل على درجة الليسانس في العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة البوسفور في استانبول ودرجة الماجستير في قسم الادارة العامة، ثم اكمل دراسته للدكتوراه في قسم العلوم السياسية والعلاقات ا لدولية، عمل في جامعات تركية متعددة كاستاذ محاضر ثم حصل على درجة استاذ مساعد عام ١٩٩٣م، ودرجة الاستاذية عام ١٩٩٩م، ثم شغل منصب رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة بايكنت، وعين مستشاراً لرئاسة مجلس الوزراء بعد تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عا م ٢٠٠٢م وهو الآن وزير للخارجية منذ عم ١٩٩٩م.

ويوصف الكثيرين فأن الاستاذ الدكتور اوغلو مهندس السياسة الخارجية ا لتركية بأمتياز كونه ارسى ستة مبادئ جديدة لتطوير رؤية تركيا الاستراتيجية أهمها :

١ – التوازن السليم بين الحرية والامن
٢ – التأثير في الاقاليم الداخلية والخارجية
٣ – حل المشكلات جذرياً مع دول الجوار
٤ – اعتماد سياسة خارجية متعددة المحاور
٥ – اعتماد اساليب دبلوماسية جديدة
٦ – واخيراً فأنه يُعد من الرموز العلمية

ثم طرح الباحث فكرة العمل على وضع الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التي يجب ان تواكب التطورات المحتملة عن طريق رؤية عمق استراتيجي يستند الى تحليلات تأريخية وجغرافية.

في الجزء الاول الذي اسماه الاطار المفاهيمي والتأريخي يتناول الفصل الاول فيه مقاييس القوة والتخطيط الاستراتيجي فيرى ان معطيات القوة المتغيرة لبلد ما، هي العناصر التي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط وهي العناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنه فيها، وتعد كل من الموارد الاقتصادية للدولة وبنيتها التحتية التكنولوجية، والتراكم العسكري لديها، عناصر متغيرة في معادلة القوة للدولة ومن ثمَّ فأن الخيارات الاقتصادية السياسية للدولة عنصراً مهماً من عناصر التخطيط الاستراتيجي .

اما في الفصل الثاني المعنون قصور النظرية الاستراتيجية والنتائج المترتبة على ذلك فيرى فيه ان تحديد استراتيجية دولة ما بناءً على تهديد خارجي ذي محور احادي هو انعكاس لنظرة قاصرة، اما تحديدها بناء على التهديد الداخلي فهو مؤشرضعف يستفيد منه المنافسون في الخارج.

وفي الوقت الذي نواجه فيه ضرورة تحديد وتنفيذ استراتيج ية تركيا الديناميكية بعمقها التأريخي والجغرافي تشكل التمزقات الناتجة عن التناقضات الداخلية النابعة من عوامل مؤسسية وتاريخية، او نفسية اكبر عائق جدي امام تطوير ذهنية استراتيجية مشتركة تستطيع تحريك كل قوى المجتمع، اما في الفصل الثالث المعنون الارث التاريخي ومكانة تركيا في الساحة الدولية فانه يعالج فيه التطور التاريخي لوضع تركيا في الساحة الدولية فيرى ان تركيا تبنت طيلة الحرب الباردة سياسة خارجية واستراتيجيات عسكرية مستندة الى المفهوم الامني الحدودي بدلا من المفهوم الذي يتناول الوضع الدولي، وعملت على تحديد وضعها الدولي من خلال هذا الاطار الضيق، وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فانه يرى ان ظهور ساحات قوى اقتصادية سياسية جديدة متمركزة في امريكا الشمالية واوروبا والمحيط الهادي قد ادى الى تطوير استراتيجيات قارية جديدة حول ساحات التأثير هذه.

لذلك لم تتمكن تركيا من دع م وضعها الدولي وتعزيز وضعها السياسي في هذه الالفية، الا اذا دمجنا امكانياتها الجيو سياسية والجيو اقتصادية وتراكمها التاريخي من خلال سياسة داخلية منسجمة وفعالة وذلك يتطلب فهم البنية التحتية للثقافة السياسية الخاصة لتركيا، قبل كل شئ وهو امر ضروري لتوفير الانسجام بين القيم الذاتية والقيم العالمية ولتقليص التناقضات بين بنية السياسة الداخلية وصنع السياسة الخارجية، وينتهي الكاتب في الجزء الاول من الكتاب الى توصية مفادها ان ادنى شرط لتشكيل فكر استراتيجي ثري هو ان يعتمد الشعور بالانتماء للمجتمع على اسس تاريخية واج تماعية وثقافية متينة، وان يشجع جواً من الحرية الفكرية يتغذى من هذا الانتماء.

اما الجزء الثاني المعنون الاطار النظري "الاستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية"، فيتناول في الفصل الاول منه النظريات الجيوسياسية بعد انتهاء الحرب الباردة وموق ع تركيا في هذه المرحلة. فيرى فيه ان استراتيجية السياسة الخارجية التركية ستتجه في هذا القرن لتعيد تنظيم العلاقات مع مراكز القوة على اساس البدائل المتوفرة، والى تشكيل حديقة خلفية كمنطقة تأثير يتم فيها توطيد الروابط

الثقافية والاقتصادية والسياسية على المدى الطويل ، وفي هذا الاطار فانه يرى لكي تتمكن تركيا من الانفتاح على المحيط الدولي بشكل مرحلي يتوجب عليها ان تعتمد في استراتيجية سياستها الخارجية على اولويات تكتيكية ضمن ثلاث ساحات تأثير جيو سياسي مهمة هي:

١ –المناطق البرية القريبة : البلقان والشرق الاوسط والقوقاز.

٢ –الاحواض البحرية القريبة: البحر الاسود، شرق المتوسط، الخليج، بحر قزوين.

٣ –المناطق القارية القريبة: اوروبا، شمال افريقيا، جنوب اسيا،وسط وشرق اسيا.

وان تلك المناطق تشكل الاساس الجيو سياسي لاستراتيجية السياسة الخارجية التركية الجديدة، من اجل تقوية وضعها في الساحة الدولية من خلال توسيع ساحات التأثير الاقليمية بشكل مرحلي.

اما الفصل الثاني المعنون المناطق البرية القريبة " البلقان والشرق الاوسط والقوقاز " فيرى فيه وجوب ان تبتعد تركيا عن الجري وراء اغراءات الدخول في الاتحاد الاوربي لانها ترتبط بثلاث مناطق استراتيجية هي البلقان والشرق الاوسط والقوقاز وهذه المناطق الثلاث تتميز بانسجام الخصائص الجيوسياسية الموضوعية والخصائص الجيواقتصادية والجيوثقافية، ولان منطقة البلقان والقوقاز تشكلان منطقتي عبور في قارة اوراسيا باتجاه الشمال– جنوب، اما الشرق الاوسط فيشكل ساحة تقاطع جنوب– غرب القارة الاسيوية– التي تبدأ من غرب شبه الجزيرة الهنديه– مع شمال افريقيا، لذلك ينبغي لتركيا ان تزيد من امكانية خلق روابط استراتيجية على صعيد تلك المناطق.

اما الفصل الثالث المعنون: الاحواض البحرية القريبة البحر الاسود، شرق المتوسط، الخليج، بحر قزوين.

فهو يعتقد ان تركيا لم تبين استراتيجية متكاملة تربطها بالاحواض البحرية والطرق المائية وتتخذ من شبه جزيرة الاناضول مركزاً لها بل بقيت هذه العلاقة محدودة بخ طوات تكتيكية غير منسقة ومتأثرة بالتنافس بين عناصر المعسكر الواحد والمنافسة مابين المعسكرين.

وهو يشترط لبناء علاقات صحيحة مع المناطق القريبة لتركيا ، البلقان القوقاز شمال شرق المتوسط المناطق القارية الاخرى آسيا الوسطى شرق البحر الابيض المتوسط افريقيا الشمالية ، هو تشكيل استراتيجية بحرية طويلة الامد ومنسجمة، ويجب تفعيل الابعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية لهذه الاستراتيجية، كما يجب الاستفادة من فعالية الاتفاقيات والتكاملات الاقليمية.

اما الفصل الرابع المتعلق بالمناطق القارية القريبة، فانه يطرح فيه رؤية استراتيجية جديدة بالقول ان التحولات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي وتوزيع الموارد الجيواقتصادية حسب المناطق الجغرافية يظهر لنا القرن الحادي والعشرين مرشح اً لأن يكون قرناً اسيوياً في بدايته وافريقياً في نهايته، واذا ما ظلت تركيا تتبع استراتيجية سياسية خارجية تهمل قارة اسيا التي تتمتع بديناميكية اقتصادية مدعمة بعناصر ديموغرافية في شرقها وموارد اقتصادية في وسطها و غربها وكمنطقة تعد مصدراً للازمات التي تمت معايشتها مؤخراً، فستبقى تحاول انتزاع تنازلات من اجل العضوية في الاتحاد الاوربي وسوف لن تحصل على هذه العضوية حتى نهاية القرن الحادي والعشرين.

وهو ينتهي في هذا الجزء الى وجوب ان تأخذ تركيا بعين الاعتبار اضافه الى اور با المناطق القارية الاخرى كشمال افريقيا وجنوب اسيا وشرقها ووسطها وشمالها . كما ان أحد العناصر الأساسية في الاستراتيجية التي تسعى لصنع وضع مؤثر في المناطق والاحواض القارية والبحرية القريبة هو متابعة المسائل المتعلقة بالمناطق المحيطة بها على مستوى القارات، وبتبني سياسات بديلة تتعلق بهذه المناطق.

اما الجزء الثالث المتعلق بمجالات التطبيق واسماها الوسائل الاستراتيجية والسياسات الاقليمية فيوضح في الفصل الاول الروابط الاستراتيجية لتركيا وادوات سياستها الخارجية وهو يرى ان من الضروري اتاحة الفرصة امام القوى التي تمثل مناطق الحضارات والاديان والثقافات المختلفة ليكون لها مكان في النظام الاقتصادي–السياسي العالمي، حتى يتم تجاوز التوتر الذي خلفته اطروحة صراع الحضارات والعمل على تكوين ارضية جديدة للعلاقة بين الرأسمالية والثقافة المحلية ويحمل هذا الموضوع اهمية اكبر في المراحل المقبلة ، ولذلك يلاحظ بأن هذه الهويا ت تشكل صورة معبرة عن العولمة إذ تضم هويات متعددة تمثلها الصين بثقافتها الكونفوشيوسيه البوذية، واليابان بثقافتها الشنتوية البوذية، والهند بثقافتها الهندية واندنوسيا والسعوديه وتركيا كهويات اقليمية مختلفة تمثل الهوية الإ سلامية ودو لة جنوب افريقيا التي تمثل الثقافة الأفريقية، ودول المكسيك والبرازيل والأرجنتين التي تمثل الدول اللاتينية والولايات المتحدة الامريكية وكنداممثله للثقافة البروتستانتية والانغلوسكسونية والمانيا للثقافة الجرمانية الكاثوليكية والبروتستانتية وروسيا للثقافة السلافية الارثدوكسية .ثم يتناول في الفصل الثا ني من هذا الجزء موضوع التحول الا ستراتيجي في البلقان، فيرى ان عمليات القتل الجماعي والتطهير العرقي التي وقعت في كوسوفووالعملية العسكرية التي اعقبتها اعادت طرح موضوع الاستراتيجية التركية في البلقان من جديد ،وهنا يجب اخ راج هذه الاستراتيجية عن مجرد اخذ العبر والدروس ومن ثم التعديل ليتم تحديدها على شكل تقديرات بعيدة المدى وفق مبادئ واولويات اساسية ويجب قبل كل شيئ اتباع منهجية لاتسمح باندلاع ازمات جديدة في البوسنه وكوسوفو ،ولاننسى ان مصير الدولة العثمانية قد ارتبط بالبلقان ولايمكن لتركيا ان تكون مؤثرة على الصعيد العالمي والأقليمي ان لم تحافظ على تأثيرها في منطقة البلقان .

وفي الفصل الثالث يتناول الكاتب الشرق الاوسط كمفتاح للتوازنات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية وفي رؤيه استراتيجية حاذقة وسبق فكري متميز فأنه تنبأ بما يح صل في دول الشرق الاوسط فيقول ، ان الحدود السياسية داخل الشرق الاوسط تشبه جداراً مخلخل البناء مفكك اللبنات ، وتدرك القوى الدولية ان تحريك اية لبنة من لبنات ذلك الجدار المخلخل يعني انهياره ، وهي بطبيعة الحال لاترغب في البقاء تحت حطام جدار متهدم ولذلك فهي تسع ى الى تغيير ملامح الجدار دون هدمه ولتحقيق هذا الهدف تعمل على تحريك لبناته المختلفه في آن واحد، وهو ما يتتبع تنوع العابها الدبلوماسية.

وفي الفصل الرابع المعنون آسيا الوسطى في ظل توازن القوى الاوروبي الاسيوي والمتضمن اربعة محاور اساسية اهمها العوامل المؤثرة على الوضع الدولي لآسيا الوسطى فقد قسمها الى ثلاثة عوامل رئيسة، العامل الجغرافي والجيوسياسي والعامل التأريخي والجيوثقافي ثم العامل الديموغرافي والجيواقتصادي، وهو

يشير في رؤية علمية دقيقة الى ان القوى التأريخية قد نظرت لآسيا الوسطى بوصفها منطقه محورية، وقد ايد ماكيندر الامثلة التأريخيه في التوسع الامبريالي الروسي الذي قطع اوراسيا صوب الشرق والجنوب بداية من القرن السادس عشر، ووصف هذا الاقليم الممتدة حتى اوروبا الشرقية بوصفه منطقه محوريه لاسباب جيوسياسيه تدخل ضمن الفروض الاساسية الجيوسياسيه البرية الحديثه.

وفي العامل التأريخي والجيو ثقافي يذكر عندما نستخدم التعريفات التقليديه للمحور التأريخي الثقافي لهذا التأثير المتبادل نجد ان ذلك المحور تشكل فو ق ساحة التقاء الاقاليم الايرانية والهندية وقد لعبت الساحة التي تضم جنوب آسيا الوسطى "لاسيما ما وراء النهر" وافغانستان ساحة انكسار للمناطق العبوريه الواقعة بين ايران وطوران والهند مما اسفر عن اتخاذ العلاقات بين ايران وطوران والهند طابع تعد الصراع على الزعامة داخل الحضارة الاسلامية التي تعتبر الثقافة المميزة لشعوب تلك المنطقه، لكن ذلك التنافس لم يمنع من ظهور قوى من داخل اوا سط آسيا سعت الى بسط هيمنتها على مساحات داخل الاقليم الاواسط آسي وي وخارجه، وتعد الهيمنة السياسية التي اقامها تيمور لنك احدى نتائج كبرى الحملات التوسعيه ذات المركز الوسط آسيوي.

وفي العامل الديموغرافي والجيواقتصادي يشير الى ان من ابرز سمات آسيا الوسطى الديموغ رافيه تتمثل في قلة كثافتها السكانيه، فعلى سبيل المثال يذكر ان عدد سكان كازخستان التي تزيد مساحت ها عن دول الاتحاد الاوربي مجتمعة هوسبعة عشر مليون نسمة ، وتشمل هذه البنية السكانية على عناصر بالغة الاهمية بالنسبة للمسار الاستراتيجي طويل الامد،فعند تناول اوراسيا بشكل عام نجد ان دولها تقع تحت ضغط كثافة سكانية بالغة في الجنوب والشرق، الصين والهند مثلاً .ومن هنا يمكن ان تشكل آسيا الوسطى ساحة جذب لتمدد تلك الدول تحت الضغط السكاني صوبها وهو احتمال ينبغي وضعه في الحسبان في هذا القرن او القرن المقبل، ولاسيما وان دول اواسط آسيا الاسلامية تمثل جيواقتصادياً ثرياً.

وفي الفصل الخامس والاخير يستعرض الاتحاد الاوربي : تحليل لعلاقة متعددة الابعاد والمستويات وهذه العلاقة ذات مستويات اربعة

اولاً– مستوى العلاقات الدبلوماسية/السياسية

ثانياً– مستوى التحليل الاقتصادي/ الاجتماعي

ثالثاً– مستوى التحليل القانوني

رابعاً– مستوى التحليل الاستراتيجي

ومن خلال تحليل تلك المستويات يستنتج ان الحداثة هي نتاج عملية تأريخية ذات مركز أوربي أما العولمة فتحمل من العناصر التي ستزج مرة اخرى وحتما بكافة الموروثات الانسانية وفي مقدمتها الموروثات الآسيوية وينهي هذا الفصل الاخير من الكتاب بالقول ان وجود كتاب " المثنوي" في الولايات المتحدة بين اكثر الكتب مبيعاً ووصول الاسلام الى المرتبة الثانية من حيث الانتشار في كثير من الدول

الغربية والصعود السريع للقيم التقليدية الخاصه بالحضارات الهندية والصينيه سيفرض انفتا حاً وتكيفاً حضارياً جديداً وليس صداماً حضارياً كالذي افترضه (هننغرتون) وتواجه تركيا في هذه العملية مسؤولية التوفيق بين عمقها التأريخي وعمقها الاستراتيج ي في اطار جديد وذي جدوى ومسؤولية تفعيل ذلك كله في عمقها الجغرافي واذا ما استطاعت وهي دولة محورية ان تقوم بمسؤوليتها هذه فستصبح دولة مركز تحقق التكامل الجيوسياسي والجيوثقافي والجيواقتصادي، وفي ملحق الدراسة الذي اسماه "ما بعد العمق الاستراتيجي " تركيا دولةمركز، يؤكد ان على تركيا في الفترة القادمة وان تعزز من الديمقراطي ة في داخلها وان تولي اهميه نسيجها الاجتماعي في اشارة واضحة للانفتاح على القضية الكردية فيها وهويشير ايضاً الى ضرورة اعلاء العلاقه بين المؤسسات التركية اهمية كبيرة في اشارة اخرى الى المؤسسة العسكرية التركية القابضة على السلطة وهو يطالب بأن ينعكس التوازن الداخلي على السياسة الخارجية بوصفها قيمة ايجابيةٍ ومن ثم يوصي بأن تعزز تركيا من نفوذها الخارجي وفي مقدمة ذلك دول الجوار وهو ماسيتحقق من خلا ل سياسات الطاقة والنقل والثقافة.

وينهي كتابه بالقول ان الاداء المتنوع لتركيا سيجعل منها وهي تمضي نحو عام ٢٠٢٣ لاعباً دولياً، ولادري ونحن في العام ٢٠١١ ماالذي تعنيه هذه الاثني عشرية في فكر الاستاذ احمد داود اوغلو ؟ ربما تعني مرور قرن على تأسيس الجمهورية التركية الحديثة.